

فقد برهنه وغير ذلك كتميز الويسار عن المقاصد وتبين  
الظهور عن المصريح كونها اذ خلا قولهم ادخال اي للاعتراف في  
وجوب غسل شعور اخراج للاصلح عند الوجوب الي شعوره  
قوله وايضا الحجة اي ظاهرا ولا يلزم غسل اسفلها وحديثه  
انه نوا وحذ عرفة تحت ذقنه نحو قوله علي وضوء في الغسل  
اول نحو نظافة والغرض عند اكتنفة غسل ما في المشربة  
من اصول الشعر ويسمى عنده امر اريده علي سائرها  
قوله ان المسائل اربع الحاصل ان شعر العبد عينه واليباض  
الذي فوق الوتد ينحسب ان ولا يغسل ان علي الراجح عكس  
البياض المسامة لما او تحتها هذا هو المول عليه فلا يغسل  
علي الراجح فزني يغسل ويسمى اللم الاكيد الفاصل بين الوجوه  
والواضح فايزيد كل من كل ما بالايتم الواجب الابد فهو واجب  
وكذا يجب غسل جزء من الوتد ايضا قوله اقول الغلظة يستحسب  
هي في البياض الذي تحت الوتد فالواجب الوجوه فيه واما اسفل  
اللم الخرق عن الوتد الي خلف فلا يجب غسله قوله وان يقد ر  
مضاق اليعن الايتم الا لو قصر الكلام علي مسامة الوتد وليس  
كذلك بل وما كان سمته منه اعلم واسفل قوله شعور الحجة صوابه  
الصدق لانه الذي يكون فوق الوتد قوله يحتاج لتقل تبع في  
هذا الاجموري مع انه رده في الكبير بقوله ان التتة نقلت عن ابي  
يشتر وتفي به حجة وفي الحاشية ان التتة نفي علي التوسع وتعد  
فالمقام لا يستتأهل هذا الكلام كله واما الظاهر ان العلام  
الفتاوي نظر للفتاوي منه انه لا يغسل ظهور الا عند الواجبة حقا  
فكفي عند ذلك بالتخاطب وليس هو تعيين فليتأمل قوله

ايصال

ايصال الماسح فان التحليل هو التحريك بحيث يصل الي اللبشرة  
قوله في تحليل الكنتفة اي لانه لا يشدد في وجوب التحليل  
علي التفصيل السابق قوله لعدم الكنتفة فيه اي لانه لا يكثر  
تدور الوضوء قوله لندورها حاصل ان الكنتفة انما تقتضي اذا  
عدت افراد التحيزه وهذه منقطة قاصرة عما مر في الحجة  
وهي نادته جده او فيه انها نادته في جنبها لكن الكنتفة لازمة  
لتنجسها قوله ما يجوز للرجل ان يفعل كالتسبيح وقفي  
ما حال وفيه انه تشتم بالرجال ولا نسلم ان كل تغيير الكنتفة  
حرام قوله بالشارب قال الامام باخذ منه حتى تبتدوا وحافتم  
المنقطة العليا وطلق الحجة ام وتقف الشيب مكره الا  
ان يتفاحض قوله وغير ذلك تحلف ما تحت الحجة قال مالك هو  
من فعل الجوبي قوله فيه تلبس ام نظم علي مهمات قوله ولم  
يبتدعه فيه شعر فان ثبت مسيح ذلك الشعر قوله لم يذكر  
الحاي فلهذا المرجح وباروي عن عبد الله بن عمر انه كان يغسل  
ذلك حتى يعمي فيه مقال لانه حريص علي العنته قوله واخفظ  
لابد دينا راييه لما قبله قوله ان كان حك عينه ظاهره زياده  
علي ذلك الذي هو الاضرار اللطيف الواجب مطلقا قوله منه مع  
التي وقفة ايض علي ان المرفقين د اخلاصا لبا التبع وهو الذي هب  
فان قطع ما على المرفق ولم يبق الا المرفق وجب غسله لا الكعب  
وهنا شبهة هي ان مقابلة الجمي بالجمي في الامة تقتضي القسمة  
علي الاطراف ان لكل واحد واحد واصلا فقط بل معناه ان لكل واحد  
قسمه الذي له سواء كان واحدا كافي ركب القوم وواهم او  
متعدد كما يتعلم ليس القوم ثيابهم فالوجه والرأي من الاول

منه اي وجوب الغسل  
اليه في الرجلين  
معاً والرجل  
معني القسمة علي  
الاجاد معهم